

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة مسندم للطاقة ش.م.ع.م ع تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مسندم للطاقة ش.م.ع.م ("الشركة") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وبيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي ، وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلترزنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة مسند للطاقة ش.م.ع.م. (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمر التدقيق الرئيسية

فيما يتعلق بأمر التدقيق الرئيسي ، فقد تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

- تقييم تصميم وتطبيق ضوابط تقدير العمر الإنتاجي للمحطة؛
- عدد إجراءات التقييم الأولى ، قمنا بتقييم مدى ملائمة ومعقولية الافتراضات (بما في ذلك التحقق من المدخلات ذات الصلة بتدقيقنا المستخدم في النموذج وإعادة تقييم الدقة الحسابية للأهم في النموذج والتي كانت ذات صلة لأغراض التدقيق) التي أخذها خبير التقييم المستقل في الاعتبار بالنسبة لتوقعات التدفقات النقدية ذات الصلة بفترة ما بعد إتفاقية شراء الطاقة؛
- قمنا بإعادة تقييم مدى صلة وملاءمة الافتراضات المفصلة أعلاه من خلال الاستفسار من الإدارة حول:
 - الوضع الحالي لتشغيل المحطة ، بما في ذلك الخطط المستقبلية واستخدام المحطة بعد انتهاء إتفاقية شراء الطاقة؛ و
 - حق الشركة في تمديد إستئجار الأرض بموجب إتفاقية حق إنتفاع لمدة إضافية.
- الإطلاع على خطة الشركة العمالية لشراء الطاقة والمياه بالنسبة لقطاع الطاقة في محافظة مسند ، حيث تعمل الشركة ، والذي يعزز وضع الشركة الإستراتيجي في تلك المحافظة.
- الإطلاع على خطط الشركة العمالية لشراء الطاقة والمياه لتطبيق ترتيب متاجرة السوق.
- إعادة تقييم مدى معقولية العمر الإنتاجي للمحطة وطريقة الإستهلاك المستخدمة ، من خلال مقارنتها مع شركات أخرى في السلطنة تتولى تشغيل محطات بتكنولوجيا مماثلة؛ و
- إعادة تقييم إستمرار كفاءة الإفصاحات الواردة في هذه البيانات المالية المتعلقة بالأعمار الإنتاجية للأصول والإجتهادات المحاسبية حولها ، من أجل تحديد ما إذا كانت وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

العمر الإنتاجي لمحطة توليد الطاقة

تتولى الشركة تشغيل محطة توليد الطاقة ("المحطة") الخاصة بها بموجب إتفاقية شراء الطاقة المبرمة مع الشركة العمالية لشراء الطاقة والمياه ، وهي المشتري الوحيد للطاقة لجميع المشاريع داخل سلطنة عمان. تنتهي إتفاقية شراء الطاقة ، والتي هي لمدة ١٥ عاماً ، في ١٧ يونيو ٢٠٣٢ دون وجود لخيار التجديد ، وقد تم تحديد أنها بمثابة إيجار تشغيلي. تم إدراج التكلفة الإجمالية للمحطة والأصول الأخرى ذات الصلة للمرة الأولى في البيانات المالية للشركة في سنة ٢٠١٧ كمحطة وملكونات بعمر إنتاجي مقدّر بـ ٤٠ عاماً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بلغ إجمالي القيمة الدفترية للمحطة والمعدات ٧٢,٦٨٣ مليون ريال عماني.

يستند العمر الإنتاجي للمحطة والمعدات على التقييم الفني الذي أجرته الإدارة للعوامل التي تخضع لإجتهادات محاسبية ، وبالتالي فهي تتضمن شكوكاً جوهرية حول التقدير. بالإضافة إلى ذلك ، فإن العمر الإنتاجي المقدّر الذي إقترضته الإدارة يزيد عن مدة إتفاقية شراء الطاقة لأن المحطة سوف يكون لها قدرة إقتصادية تتجاوز المدة الأولية البالغة ١٥ عاماً التي تغطيها إتفاقية شراء الطاقة الحالية.

عند إجراء تقييمها للأعمار الإنتاجية للأصول ، قلمت الإدارة بتعيين خبير تقييم مستقل في عام ٢٠١٨ لإعداد نموذج للتدفقات النقدية لدورة التشغيل الكاملة المتوقعة للمحطة وأثر التدفقات النقدية لمختلف الخيارات التي قد تطبق بعد انتهاء مدة إتفاقية شراء الطاقة الأولية البالغة ١٥ عاماً. يتضمن ذلك النظر في احتمال تمديد العقد أو تنفيذ ترتيب متاجرة السوق. لقد قُدر خبير التقييم العمر الإنتاجي للمحطة أخذاً في الاعتبار لعوامل مختلفة مثل دورات تشغيل المحطة وبرامج الصيانة والتآكل والتلف الطبيعيين وتوقعات التدفقات النقدية المستقبلية. تعتقد الإدارة بأن المحطة سوف تتمتع بقدرة إقتصادية وسوف يستمر تشغيلها بعد انتهاء مدة إتفاقية شراء الطاقة.

لقد ركزنا على هذه الجزئية باعتبارها أمر تدقيق رئيسي لأن تقدير العمر الإنتاجي للأصول يؤثر على قياس الإستهلاك المتراكم. ويتضمن ذلك إجراء إجتهادات محاسبية حول كيفية استخدام المحطة في فترة ما بعد إتفاقية شراء الطاقة ، وهو أمر تتم إعادة النظر فيه سنوياً من قبل الإدارة بالنسبة لأي تغييرات قد تؤثر على التقييم الأصلي.

لمزيد من التفصيل ، يرجى الإطلاع على إيضاح ٣ (ملخص السياسات المحاسبية الهامة) وإيضاح ٥ (الممتلكات والآلات والمعدات) حول البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة مسندم للطاقة ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الشركة السنوي. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، ونتوقع الحصول على تقرير الشركة السنوي بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء مادية.

إذا استنتجنا ، إستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، وجود أي أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى ، فإله يتعين علينا الإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة علنية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان ، وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لمسوق المال في سلطنة عمان ، والرقابة الداخلية التي يرى أعضاء المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للشركة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة مسندم للطاقة ش.م.ع.م (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية
إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو درجة كبيرة من التأكيد ، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية سوف تكشف دائماً أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للإحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهرية ، إذا كان من المتوقع أن تؤثر ، بشكل فردي أو جماعي ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً لهذه البيانات المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، فإننا نضع افتراضات وشكوك مهنية خلال تدقيقتنا. كما نقوم أيضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال هي أكبر من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ. كما أن الإحتيال قد ينطوي على تواطؤ والتزوير أو حذف متعمد ومحاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة والتي أعدها المجلس.

- إستنتاج مدى ملائمة إستخدام المجلس لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وإستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف حول قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. نعتد إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكله ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاح ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المجلس فيما يتعلق ، على سبيل المثال لا الحصر ، بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقتنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة مسندم للطاقة ش.م.ع.م (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

كما نقوم بإطلاع المجلس ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع المجلس ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حل القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

Deloitte . Touche
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
١٢ فبراير ٢٠٢٠



Mu 2
وقع بواسطة
مارك ديفيد دون
شريك